

الاستثمارات الإماراتية الخارجية

قوة اقتصادية تتخطى الربحية إلى توطيد العلاقات بالشعوب

لم تعد الاستثمارات أرباحاً وخسائر فقط، بل أصبحت إحدى أدوات القوة الناعمة للدول تدعم بها حضورها ونفوذها خارج حدودها الجغرافية، خاصة بعد أتاحت العولمة الاقتصادية وما صاحبها من انفتاح الأسواق العالمية، وحرية انتقال رؤوس الأموال، وتغيير موازين القوى الاقتصادية الرئيسية في العالم، الفرصة لصعود قوى اقتصادية ناشئة تفوقت على دول كبرى بنموذجها التنموي وجاذبيتها الاقتصادية.

وفرضت الإمارات نفسها، رغم حداثة تكوينها وصغر مساحتها وقلة عدد سكانها، كقوة اقتصادية فعالة يزداد تأثيرها الإيجابي على الساحة الاقتصادية العالمية، وتتفوق في مؤشرات التنافسية وسهولة الأعمال والبنية التحتية على دول كبرى، وتعكس استثمارات الشركات الإماراتية في الخارج والتي تنتشر في أكثر من 60 دولة القوة الناعمة الداعمة للصورة الإيجابية للإمارات، حيث نقلت تجربتها الاقتصادية وعمقت من جاذبية الشعوب لها، وزادت من حرصهم على تطورها ونجاحها لأن وجودها سيعود عليهم بالنفع المباشر. وتمتاز استثمارات الشركات الإماراتية في الخارج بخصائص عديدة جذبت إليها عقول وقلوب ملايين البشر، فهي استثمارات تنموية وليست مضاربات أو أموالاً ساخنة تهدف لإفساد الأسواق، كما أنها استثمارات تتميز بالخبرة والكفاءة وعديمة المشكلات، وتلبي احتياجات الشعوب وتطور أنماط حياتهم وترتقي بمستوى الخدمات المقدمة لهم، وتشكل مشاريع المسؤولية الاجتماعية لديها جزءاً أصيلاً من وجودها في البلدان المستثمر فيها، مما أكد لشعوب هذه البلدان أن هذه الاستثمارات وجدت لخدمتهم وليس لاستغلال خيرات بلادهم، وربحت قلوبهم ووجدانهم.

أبو ظبي - عبد الحي محمد



وزير الاقتصاد: استقرار وازدهار الدول أولوية



سلطان المنصوري

أكد معالي سلطان المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس الإمارات للمستثمرين في الخارج أن الاستثمارات الإماراتية في الخارج سواء كانت لشركات أو لمواطنين، تشكل إضافة قوية للاقتصاد الحقيقي للبلدان التي تعمل فيها. وشدد في تصريحات له للبيان الاقتصادي «على أن الاستثمارات الإماراتية تستهدف مشاريع تطويرية وتنموية تستهدف استقرار الدول وازدهارها وإسعاد حياة الملايين من أبنائها. وقال «استثمارات شركاتنا ليست أموالا واستثمارات ساخنة تدخل وتخرج دون النظر للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلدان التي تعيش فيها، كما إن مشاريعنا تتميز بأنها بدون أهداف خفية بل هدفها هو البناء والتعمير ولذلك تجد هذه الاستثمارات كل الترحيب من حكومات وشعوب البلدان التي تعمل فيها». ونوه بأن الاستثمارات الإماراتية تقابل بترحاب غير مسبوق وكبير جدا من حكومات وشعوب الدول التي تستثمر فيها، وهذا الترحيب لا يرجع فقط إلى حاجة الدول المستثمر فيها لتقوية بنيتها التحتية ودعم اقتصادها، بل أيضا وهذا هو الأهم إلى السياسة الخارجية المتميزة لدولة الإمارات والتي تحتفظ بعلاقات غاية في التميز مع كافة دول العالم عامة، وهي علاقات تقوم على التعاون الصادق والاحترام المتبادل إضافة إلى المشاريع الإنسانية والخيرية الكبيرة للإمارات والتي تلمسها غالبية دول العالم، وغالبية هذه المشاريع هي إرث تاريخي كبير للمغفور له الشيخ زايد بن سلطان يعهدا بأبناءه وأبناء دولة الإمارات. بلا شك فإن تلك المكانة المتميزة للدولة تنعكس إيجابا على سرعة تدفق الاستثمارات على أسواق الدول خاصة العربية والآسيوية، فضلا عن ذلك فإن الشركات الإماراتية المستثمرة في الخارج تتميز بالكفاءة والنزاهة والجدية وتنفذ مشاريع قوية تدعم ملايين السكان الذين يلمسون التأثيرات الإيجابية لهذه المشاريع على حياتهم اليومية سواء كانت مشاريع للبنية التحتية أو مراكز

عميد الدبلوماسيين: رحبت قلوب ووجدان الشعوب



يوسف الحسن

يرى الدكتور يوسف الحسن عميد الدبلوماسيين الإماراتيين مدير المعهد الدبلوماسي السابق، أن الاستثمارات الخارجية تدخل ضمن شبكة القوة الناعمة لأية دولة، إذا ما أدت هذه الاستثمارات مسؤوليتها الاجتماعية على أكمل وجه عبر تنفيذ مشاريع إنسانية واجتماعية حقيقية يلمسها مواطنو الدول المستثمر فيها، وأن يكون شعارها «كسب القلوب قبل كسب الأموال»، وهذه المشاريع الإنسانية والاجتماعية هي الباقية وليست الاستثمارات لأن الاستثمارات قد تخرج لأسباب تتعلق بالخسارة أو غيرها من الأسباب، ولكن ما يبقى هو الآثار الاجتماعية والإنسانية التي خلقتها في ذاكرة الشعوب، خاصة وأن غالبية الشعوب تنظر لرأس المال العابر للقرارات بنوع من التوجس، ولكن عندما يبني المستثمر الأجنبي بجوار مشروعه الاستثماري مستشفى لعلاج الفقراء أو مركزا تعليميا لمحو أمية النساء، أو يسبق طريقا أو يحفر بئر مياه بالمجان سيدرك كل مواطن أن هذا المستثمر لم يأت إلى بلده

تشتهر بالشفافية والمصدقية والاستدامة والخبرة

استثمارات الإمارات في الخارج



أبو ظبي - عبد الحي محمد

لا تقاس قوة الدول اليوم بما تملكه من جيوش وأساطيل تهيمن بها على مساحات شاسعة من العالم، ولا موروثات حضارية وثقافية يمتد عمرها آلاف السنين، ولا مواقع جغرافية ظلت لعدة قرون تشكل حلقة الوصل التجارية بين الشرق والغرب، ولا كثافة سكانية تزيد عن المليار ونصف مليار نسمة تقطن دولة واحدة، وإنما تقاس القوة بما تحققه الدول من تفوق ذاتي غير مسبوق في أحد القطاعات يمنحها «قوة ناعمة» تزيد من جاذبيتها لدى شعوب العالم، وتوظفها للتأثير فيهم بما يحقق لها منافع اقتصادية وسياسية تفوق المنافع التي تحقنها القوة العسكرية للدول الكبرى.

وتظهر دولة الإمارات رغم حداثة تأسيسها، كنموذج اقتصادي تنموي لافت للنظر، يتزايد تأثيره على الساحة الاقتصادية العالمية عبر استثماراته الخارجية، التي تعد قوة ناعمة للإمارات تنشر بها نموذجها الهادف لجودة حياة الشعوب وتدعم بها حضورها ونفوذها خارج حدودها الجغرافية.

نموذج الإمارات

وتتعدد مصادر القوة الناعمة للاستثمارات الإماراتية في الخارج، ولعل أبرز هذه المصادر هو انتمائها لدولة الإمارات التي تمثل نموذجا اقتصاديا عربيا غير مسبوق، احتل المرتبة الأولى في العديد من المؤشرات التنموية كما تشهد بذلك تقارير المؤسسات الدولية، وتمتلك الإمارات اقتصادا تنافسيا عالميا، إذ تتخذ نحو 25٪ من أكبر 500 شركة عالمية من الإمارات مقراً لعملياتها الإقليمية.

ضخامة رؤوس أموال الاستثمارات الإماراتية في الخارج يعد مصدراً مهماً لقوتها الناعمة، وتشير آخر إحصائيات متوفرة لدى مجلس الإمارات للمستثمرين في الخارج إلى أن أصول الاستثمارات الإماراتية في الخارج تصل لنحو 5 تريليونات و129 مليار درهم (تريليون 393 مليار دولار)، وتتوزع هذه الأصول بين استثمارات 6 أجهزة وصناديق للثروة السيادية في الإمارات يصل إجمالي أصولها أربعة تريليونات و779 مليار درهم (تريليوناً و298,7 مليار دولار) تشكل نسبة 17,7٪ من إجمالي قائمة أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم البالغ إجمالي أصولها 7,33 تريليونات دولار، وأكثر من 220 شركة إماراتية مستثمرة في الخارج يزيد حجم استثماراتها المتراكمة والمباشرة عن 350 مليار درهم (95,1 مليار دولار). ويتصدر جهاز أبوظبي للاستثمار الزراع الاستثماري لحكومة أبوظبي وثاني أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم هذه الأصول بنحو 828 مليار دولار، تليه مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية بأصول 200,5 مليار دولار تحتل بها المركز الحادي عشر عالمياً، ثم شركة مبادلة للاستثمار بأصول 125 مليار دولار تحتل بها المركز الـ14 عالمياً.

وتتميز الاستثمارات الإماراتية في الخارج بأنها استثمارات تديرها شركات إماراتية عابرة للقرارات تنتشر في قارات العالم الست عبر مراكزها الإقليمية أو مكاتب التمثيل أو الوكلاء، فشركة الإمارات العالمية للألومنيوم التي تعد رابع أكبر منتج للألومنيوم في العالم تصدر إنتاجها البالغ 2,4 مليون طن سنوياً إلى 60 دولة في قارات العالم ولديها مكاتب إقليمية وتمثيلية في 69 دولة، وموانئ دبي العالمية تدير 78 ميناء ووجهة بحرية في 40 دولة، وجهاز أبوظبي للاستثمار يستثمر في 40 دولة، وتتوزع المحفظة الاستثمارية لمؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية الزراع الاستثماري لحكومة دبي على 54 دولة، وأسست 42 شركة في قارات العالم، كما تطير طيران الإمارات إلى 165 وجهة عالمية وتوزع الظاهرة الزراعية إنتاجها في 54 دولة.

استهداف تحقيق أعلى الأرباح وتحويلها إلى الإمارات لدعم ناتجها القومي الإجمالي

مشاريع عملاقة في 60 دولة بمليارات الدولارات لبت احتياجات الشعوب وخففت أعباء الحياة عنهم

وتبرز شركات إعمار العقارية وإيجل هيلز في قطاعي البنية التحتية وتطوير المدن والعقارات بمشاريع عملاقة، أبرزها مدينة الملك عبد الله الاقتصادية في السعودية، وتطوير مرسى زايد بالأردن، وبوابة الجراد في صربيا بتكلفة إجمالية 113 مليار دولار.

الشفافية

وصكت الاستثمارات الإماراتية في الخارج لنفسها خصائص وسمات تشتهر بها وأبرز هذه المزايا هي الشفافية والوضوح، وهذه السمة يعتبرها فردان الفردان الرئيس السابق لإدارة العقارات في جهاز أبوظبي للاستثمار رئيس مجلس إدارة مجموعة الفردان أهم السمات التي تميز عملها، حيث إنها استثمارات ملتزمة التزاماً كلياً بقوانين الدول، وعقودها واضحة ووضوح الشمس ولذلك فإن هذه الاستثمارات هي استثمارات عديمة المشاكل، وهذه السمة دفعت حكومات البلدان التي تعمل فيها الاستثمارات الإماراتية لتطوير قوانينها الاستثمارية والاقتصادية لجذب المزيد من الشركات الإماراتية إليها لتنفيذ مشاريع أخرى.

وتستهدف مشاريع الاستثمارات الإماراتية جودة حياة الشعوب، فهي تنشئ محطات الكهرباء العملاقة مثل محطة الجرف الأصفر أكبر محطة تعمل بالفحم الحجري في أفريقيا والشرق الأوسط، التي سدت 50٪ من احتياجات المملكة المغربية من الكهرباء وقضت على مشكلات انقطاع الكهرباء، كما تعمل أيضا على إدخال أنماط وأساليب جديدة من المعيشة تخفف عن السكان متاع الحياة وتسهل عليهم الحصول على احتياجاتهم.

مجموعة ماجد الفطيم العائلية أبرز الشركات الإماراتية التي برغت في قطاع تجارة التجزئة في المنطقة، ولديها اليوم 21 مركز تسوق و210 متاجر في 15 دولة



بدر المكي



عيسى الغريير



عرفان الحسيني



حميد سالم

12 قطاعاً استثمارياً

وتستهدف الاستثمارات الإماراتية غالبية القطاعات الاقتصادية الاستثمارية، وترتكز على 12 قطاعاً استثمارياً رئيسياً، وضخت فيه مليارات الدولارات، وتصدرت هذه القطاعات قطاع البنية التحتية، والإنشاءات والعقارات وتطوير المدن، يليه القطاع اللوجستي والموانئ والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، النفط والغاز الطبيعي، التعدين والصناعات المعدنية، والطاقة التقليدية والطاقة المتجددة، قطاع السياحة والفنادق والترفيه، قطاع الطيران. القطاع المصرفي والقطاع الزراعي، تجارة التجزئة.

ويرى عيسى عبد الله الغريير رجل الأعمال البارز رئيس مجموعة عيسى الغريير أن نجاح الاستثمارات الإماراتية في الخارج بقوة ناعمة للدولة يرجع لكونها

روزفلت: كسب تأييد الشعوب يجلب الأمان

وكالات التنمية والمساعدات، والرموز والعلامات التجارية الاستهلاكية الكبرى مثل مكدونالدز إضافة إلى أدوات الدبلوماسية الشعبية والتبادل الثقافي والتعليمي والأفلام. وتستهدف أدوات القوة الناعمة للدول إبراز نموذجها المتميز وتلميع صورتها وكسب تعاطف الشعوب وإثارة إعجابهم بها وإنجازهم إليها والحد من المشاعر المعادية لها ومحاكاة سلوك شعبيها والرغبة القوية في الحياة على أرضها. أبو ظبي - البيان

وإعادة صوت أميركا وبرنامج منح فولبرايت التعليمي والثقافي. ويعتبر البروفيسور الأميركي بجامعة هارفارد جوزيف ناي أول من أسس لمفهوم القوة الناعمة، وأصدر عدة كتب كان أبرزها كتاب «القوة الناعمة» (2004)، وحدد معناه بأنه القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الإقناع وليس الإكراه، وحصر 9 أدوات للقوة الناعمة منها 3 أدوات تتعلق بالاقتصاد وتشمل الشركات الاقتصادية عابرة القارات،

ظهر مفهوم القوة الناعمة كمصطلح سياسي خلال حقبة الولاية الثانية للرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت (1937-1941) الذي آمن بأن بلاده (القوة العالمية الوليدة) لن تعيش في أمان إلا عبر كسب تأييد شعوب العالم والتواصل معها. وترسخ المفهوم مع بداية الحرب الباردة حيث أيقنت دول العالم الكبرى أن القوة العسكرية لن تحل نزاعاتها، وبرز دور وكالات المعلومات والتنمية والمساعدات الأميركية



خبير سياسي: الإمارات تقدّم نموذجاً تنموياً ينتمي للعالم المتقدم



■ نصر عارف

الاستعاضة بالاستثمارات عن المعونات، وهذا بدوره يقدم نموذجاً متميزاً لتحقيق التنمية، ومساعدة الأصدقاء مساعدة كريمة.

أما الركيزة الرابعة فهي أنها استثمارات تقوم على خلق كيانات هي امتداد من جانب لشركات إماراتية، ولكنها في الوقت نفسه مستقلة تحمل هوية وملكية الدول التي تنشأ فيها، ولكنها تحمل النموذج الاقتصادي والإداري المتميز لشركتها الأم.

ويختتم الدكتور نصر محمد عارف مؤكداً أن من يتابع الاستثمارات الإماراتية في الخارج يجد أنها استطاعت أن تقدم دولة الإمارات نموذجاً تنموياً ينتمي للعالم المتقدم، حيثما يحل يرفع من مستوى الخدمة، ومن معايير الجودة، ومن درجات الرفاهية الإنسانية، وينتشر القطاع الذي ينتمي إليه ويخطو به خطوات عالية الأمام، وبلا شك حققت هذه الاستثمارات مردوداً إيجابياً في الدول التي تمت فيها، وهذا يمثل قمة القوة الناعمة التي تتم من خلال تحقيق مصالح الأطراف الخارجية، وتخلق صورة إيجابية عن الدولة، وتعمق تعلق البشر بها، وحصرهم على استثمارها وتطورها ونجاحها، لأن ذلك يعود عليهم بالنفع المباشر.

خبير إعلامي: صنعت صورة ناصعة للإمارات وأهلها



■ سيد بخيت

ويضيف " نجاح القوة الناعمة لأية دولة يحتاج متطلبات وشروطاً كثيرة ومعقدة ومتشابكة، تتنوع بين ما هو تاريخي وجغرافي وثقافي وعسكري وسياسي. (عكس البعد السياسي والعسكري) هو المنفذ الوحيد والأهم في العالم اليوم لبروز قوى ناشئة توظف قدراتها الاقتصادية كقوة ناعمة بما يؤدي إلى زيادة نفوذها الدولي، خاصة وأن طبيعة النظام الاقتصادي العالمي وما يعاينه الاقتصادان الأمريكي والأوروبي من أزمات متلاحقة، تسمح بتواجد أكبر عدد من الاقتصادات الناجحة، والإمارات بنموذجها الاقتصادي المتميز كقيل بأن يحتل المكانة اللائقة به عالمياً.

يجزم الخبير السياسي الدكتور نصر محمد عارف، مستشار رئيسة جامعة زايد، وأستاذ العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة بأن الاستثمارات الإماراتية في الخارج نجحت في ترسيخ نموذج القوة الناعمة الإيجابية والمستدامة للدولة، من خلال استراتيجية واضحة للاستثمارات الخارجية، قامت على أربع ركائز أساسية، أولها الاستثمار في مشروعات سيادية في الدول الأخرى، أي مشروعات تتعلق بقطاعات كبرى تشرف عليها أو تديرها الدول، بحيث يكون الاستثمار فيها نوعاً من دعم الدول الصديقة، وقل أن توجد الاستثمارات الإماراتية في قطاعات لا تدخل في صميم خطط الدول الأخرى وتحقق أهدافاً مباشرة لخطتها التنموية، ولذلك تركز على قطاعات البنية الأساسية والخدمات والارتقاء بمستوى المعيشة، وتحقيق الحاجات الأساسية للإنسان.

وثاني الركائز تتمثل في أنها استثمارات عملاقة بمعنى أنها تتم في مشروعات كبرى يلاحظها الجميع، بما يعظم القوة الناعمة للإمارات، ونجد أنها تتم في قطاعات الموانئ مثلها، والاتصالات، وبناء المدن والمنتجعات والأسواق التجارية الضخمة، والاستثمار الزراعي الضخم بمئات الألاف من الهكتارات، لذلك تكون هذه الاستثمارات علامة بارزة مشهودة، ومؤثرة وتمس حاجات المواطنين في تلك الدول، بما يجعل من حضور دولة الإمارات بارزاً في وعي المواطنين في تلك الدول، وهذا في ذاته يمثل أساساً للقوة الناعمة للدولة. وثالث الركائز هي

يؤكد الدكتور سيد بخيت أستاذ الإعلام بجامعة زايد والقاهرة نجاح الاستثمارات الإماراتية في صناعة صورة ذهنية إيجابية وناصعة عن الإمارات ومواطنيها في العالم، لافتاً إلى أن هذا النجاح يرجع إلى أن هذه الاستثمارات أنشأت مشاريع حقيقية يستفيد منها المواطنون في الدول المستثمر فيها وليست مشروعات وهمية. وبلغت إلى أن هذه الاستثمارات استفادت كثيراً من الإرث الإنساني والخيري الكبير لدولة الإمارات في العالم، وفتحت دول العالم لها أبوابها بكل ترحاب، مشيراً إلى أن هذه الاستثمارات تميزت بأنها أفضل أدوات القوة الناعمة النافذة، فهي استثمارات تنتشر في دول العالم وليس دول الإقليم، كما انتقلت مشاريعها بدقة ولم تقصر أرباحها على الإمارات، ولم توظف مشاريعها لأغراض استغلالية أو سياسية محضة، كما لبت احتياجات الشعوب، واستهدفت التنمية البشرية المستمرة، وواكبت العصر والتكنولوجيا الحديثة وطورت العمالة في البلدان المستثمر فيها.

المستهدفة من قبل الأمم المتحدة 2017. وفقاً لرصد إحصائي لـ«البيان الاقتصادي» منذ تأسيسها وحتى العام 2016، يزيد على 188,2 مليار درهم استفادت منها 178 دولة، وغالبية هذه المساعدات الإنمائية منح لا ترد بنسبة 54% والباقي قروض ميسرة، وتم ضخ أموال المساعدات في 21 نشاطاً باقتصادات الدول المستفيدة. ومن أهم الجهات المانحة في دولة الإمارات مؤسسة

واحتلت المرتبة الأولى عالمياً كأكبر مانح للمساعدات الإنمائية الرسمية لسنوات متتالية (2013 و2014 و2015) قياساً بدخلها القومي الإجمالي، وذلك وفقاً لتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي جزمّت بأن ما قدمته دولة الإمارات خلال الأعوام الثلاثة يعتبر أكبر نسبة مساعدات إنمائية رسمية تقدمها أية دولة في العالم مقارنة بدخلها القومي الإجمالي، وبلغت نسبة الإمارات 1,34% بينما النسبة

هذه الشعوب، على المستوى الاقتصادي والسياحي والاستثماري». وترتبط القوة الناعمة لدولة الإمارات بمؤسس الدولة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي جعل الجانب الإنساني بعداً أصيلاً في السياسة الخارجية للدولة. وأدرجت الإمارات أهمية «الدبلوماسية الإنسانية» كأحد مصادر القوة الناعمة للدولة، فضاعفت مساعداتها الخارجية،

أسست دولة الإمارات نهاية أبريل الماضي مجلساً للقوى الناعمة لتكون بذلك أول دولة عربية تؤسس هذا المجلس. ويرأس المجلس في عضويته 5 وزراء و5 مديري دوائر وهيئات، ويهدف إلى رسم استراتيجية القوة الناعمة للدولة بما يعزز من سمعة الإمارات إقليمياً وعالمياً، والاستثمار في ترسيخ احترام ومحبة الشعوب الأخرى لدولة الإمارات مما يؤدي إلى ترسيخ علاقات دائمة مع

سرة وتستهدف شركات استراتيجية طويلة الأجل

سراج قوة ناعمة تمتاز بالكفاءة



■ الأصول تتجاوز 5.1 تريليونات درهم وأكثر من 220 شركة تستثمر في قارات العالم الست

■ استثمارات داعمة لاقتصادات الدول وليست مضاربات وأموالاً ساخنة لإفساد الأسواق



■ ناصر النويس



■ خديم الدرعي



■ غيث شقير



■ وائل جاد

للحكومة المصرية لتأمين جزء من احتياجات مصر من الغذاء. وقال «على الرغم من أن منتجاتنا مطلوبة في الخارج لوجودتها إلا أننا فضلنا توريدها للحكومة المصرية دعماً للشعب المصري.

قطاعات غير تقليدية

واقترحت الاستثمارات الإماراتية في الخارج مجالات استثمارية غير تقليدية يتزايد تأثيرها في العالم باعتبارها مشاريع المستقبل وخاصة مشاريع الطاقة المتجددة. وتعد شركة أبوظبي طاقة المستقبل (مصدر) إحدى شركات مبادرة للإستثمار هي القوة الإماراتية الناعمة في هذا القطاع، حيث لبت مشاريعها احتياجات ملايين البشر في العالم خاصة في جزر ودول الكاريبي ووفرت لهم الطاقة كما يؤكد بدر

مصر خاصة اتصالات والقطاعات والزراعة لم تقم بتحويل أرباحها بالدولار إلى بلدها الأم بسبب الأوضاع الصعبة التي عاشتها مصر منذ ثورة يناير 2011 مؤكداً على أن هذا الموقف ساهم في دعم الاقتصاد المصري، وأبرز الدور الإماراتي الداعم والمساند بقوة لمصر.

وتدير شركة الظاهرة الزراعية الإماراتية في الخارج استثمارات زراعية في مصر إضافة إلى 28 دولة في 5 قارات وتنتشر منتجاتها في 54 دولة، ويؤكد خديم عبد الله الدرعي نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة الظاهرة أن مصر تمثل للشركة أهمية خاصة، وقطعت الشركة خطوات كبيرة في مشروعها لزراعة 100 ألف فدان في توشكي جنوب الوادي بالقلمح وتم الاتفاق على توريد إنتاجه بالكامل

و31 مركزاً ترفيهياً ويعمل بها أكثر من 39 ألف موظف من أبناء الدول التي تعمل فيها.

غيث شقير الرئيس التنفيذي لمراكز التسوق في مجموعة ماجد الفطيم العقارية يؤكد أن هدف المجموعة هو «جودة الحياة والمعيشة». ويضيف «تواجدنا في الدول يبدأ بضع مليارات الدولارات في اقتصادها لإنشاء مراكزنا. وهذه المليارات تشغل قطاعات عديدة أبرزها الإنشاءات والمقاولات، كما نجحنا في استقطاب مئات العلامات التجارية العالمية للدول التي نعمل فيها.

مردود اقتصادي

المردود الاقتصادي للاستثمارات الإماراتية في الخارج على اقتصادات البلدان التي تعمل فيها كبير ومتنوع، وكما يرى الدكتور عرفان الحسني الخبير الاقتصادي في دبي فإن الاستثمارات الإماراتية في الخارج وكما هو الحال لسائر الاستثمارات الأجنبية المباشرة. تأخذ شكل صورتين، الأولى عبارة عن أموال منقولة والثانية عبارة عن أصول (مصانع، أبنية، الخ)، والأموال هنا ستشكل حقنة للسيولة المحلية لدى الدولة المضيفة للاستثمارات الإماراتية ما يؤدي إلى تقويتها.

استثمارات داعمة

وتتميز الاستثمارات الإماراتية في الخارج بأنها استثمارات داعمة لاقتصادات الدول التي تعمل فيها وليست استثمارات مضاربات أو أموالاً ساخنة تهدف لإفساد الأسواق، كما أنها تراعي الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها بعض الدول وتفضل عدم تحويل أرباحها للإمارات بل تضخها في شرايين الاقتصادات التي تعمل بها. ويؤكد وائل جاد السفير المصري في الإمارات أن الشركات الإماراتية في

الإمارات أول دولة عربية تؤسس مجلساً للقوى الناعمة



زايد للأعمال الخيرية والإنسانية، ومؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم الخيرية والإنسانية، وهيئة آل مكتوم الخيرية، ومؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، ومؤسسة سلطان بن خليفة بن زايد آل نهيان الإنسانية العالمية، وهيئة الهلال الأحمر، وصندوق أبوظبي للتنمية.

الاستثمارات الإماراتية تطوّر اقتصادات الدول وتحسّن حياة البشر

تتوسع الاستثمارات الإماراتية في قارات العالم الست، وتنتشر في غالبية القطاعات الاقتصادية لعشرات الدول، بهدف إحداث نقلة نوعية وكمية كبيرة في اقتصاداتها وتحسين حياة مواطنيها، وتؤدي الاستثمارات الإماراتية مسؤوليتها الاجتماعية حيث تنشيء المستشفيات وتحفر الآبار وتدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحمي البيئة.



البيان

إعداد: عبد الحي محمد - جرافيك: محمد أبو عبدة

مشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات الإماراتية

مستشفيات ومراكز صحية | بناء مدارس ودور أيتام | بناء دور عبادة | برامج محو الأمية | برامج تدريب مهني للنساء | مراكز ثقافية | حفر آبار | وقيات لدعم الفقراء | دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة | رعاية فعاليات صحية ورياضية واجتماعية | حماية البيئة | منزهات وحدائق



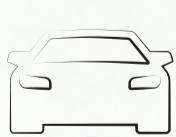
مول مصر

أكبر مركز تجاري في أفريقيا
الموقع: مدينة أكتوبر - مصر
المالك: مجموعة ماجد الفطيم



أبراج أبوظبي بلازا

مشروع عقاري تجاري
الموقع: كازاخستان
المالك: شركة الدار العقارية



مرسيدس بنز الجزائر

مشروع لتجميع وتصنيع سيارات
مرسيدس بنز
الموقع: الجزائر
المالك: شركة آبار (24,5%)



شبكة اتصالات مصر

أضخم شبكات الهاتف المحمول
في أفريقيا
المالك: اتصالات



القطاعات الاستثمارية

مدينة الملك عبد الله الاقتصادية
مشروع تطويري متعدد
الاستخدامات
الموقع: المملكة العربية السعودية
المطور: شركة إعمار السعودية



مصفوفة لندن

أكبر مشروع في العالم لإنتاج
الكهرباء بطاقة الرياح
الموقع: لندن
المالك: 20% حصة شركة
مصدر